

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

بعد تعليمات «المركزي» بفتح الحد الأقصى لمنح التمويل عند 90٪

البنوك تتجه لرفع الفائدة على الودائع

محمود فاروق

قالت مصادر مصرفية لـ «الأنباء» إن البنوك ستتجه لرفع فائدة الوديعة والمربحة لجذب مزيد من السيولة في الفترة المقبلة. يأتي ذلك التوجه بعد أن تلقت البنوك المحلية أمس تعليمات من بنك الكويت المركزي حدد فيها الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل عند 90٪، وألغى من خلالها تعليمات سابقة حول النسب المتفاوتة في احتساب التمويل. وكانت نسبة القروض إلى الودائع سابقا كالتالي: 75٪ لفترة ثلاثة أشهر، و 90٪ لفترات استحقاق تصل إلى عام 100٪ لفترات استحقاق أكثر من سنة.

وأضافت المصادر أن البنوك بدأت بالفعل في التنافس فيما بينها على جذب الودائع في الفترة الأخيرة ورفع هوامش الفائدة والمربحات.

وجاء في التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه أن التعديلات جاءت في إطار تطبيق معايير حزمة إصلاحات بازل 3 وتوصيات صندوق النقد الدولي، حيث تم استبعاد ودايع البنوك من المصادر التمويلية لقصر آجالها وعدم استقرارها، مع الإبقاء على المصادر الأخرى المتاحة لمنح التمويل.

وذكر تعميم «المركزي» أن على البنوك الالتزام بالتعليمات المعدلة اعتبارا من أكتوبر 2016، على أن يتم تطبيقها بغرض المتابعة اعتبارا من مايو إلى سبتمبر المقبل بالتوازي مع التعليمات الحالية.

مساحات أكبر للإقراض

وعلمت مصادر مصرفية بأن النسبة الأكبر من الودائع المحلية هي للحسابات الجارية



تعليمات جديدة لبنك الكويت المركزي بتحديد الحد الأقصى للمتاح للتمويل عند 90٪

أسعار النفط وتأثيره على الاقتصاد والنمو عموما، وقطاع البنوك خصوصا. منافسة على عملاء الودائع وأبدت المصادر ارتياحها

والمتوسطة الأجل (أقل من سنة). لكن المصادر قالت إنه ربما يؤثر ذلك على التحوط المركزي من أي تداعيات طويلة المدى على البنوك خصوصا في ظل انخفاض

أكبر للبنوك في الإقراض. واستبعدت المصادر تأثير تخفيض النسبة لما فوق عام إلى 90٪ من 100٪ سابقا، وقالت إن هذه نسب قليلة مقارنة بالودائع القصيرة

وحسابات التوفير. وكانت الحسبية المسابقة تسمح للبنوك بإقراض نسبة 75٪ من هذه الودائع، بينما الهامش قفز الآن إلى 90٪، وهي نسبة تضمن مساحات

للتعليمات، مؤكدة أنها ستكون إيجابية على القطاع المصرفي من ناحية توسيع المساحة الإقراضية أمامها إلى انتهاج سياسات أكثر تطوراً تستهدف رفع قاعدة ودايعها، والمودعين من ناحية أخرى إذ سترتفع الفائدة على الودائع، وتتسابق البنوك لتحسين عوائد المودعين من الودائع، في خطوة تهدف لاستقطاب مزيد من العملاء والأموال، لأن التركيز المصرفي سينصب مستقبلا على رفع حصة كل بنك من الودائع، باعتبار أنها ستكون المقياس الحقيقي لقدرة على التمويل والإقراض.

وبحسب تعليمات المركزي فإنه يتعين على البنوك الالتزام بالتعليمات المعدلة ابتداء من شهر أكتوبر 2016 وعلى أساس مستويات ثلاثة هي: البنك وفروعه المحلية «المستوى المحلي»، وتعتبر التعليمات إلزامية لهذا المستوى، والبنك وفروعه المحلية والأجنبية «مستوى البنك»، وتطبق التعليمات لهذا المستوى لغرض المتابعة، والبنك وشركائه التابعة «مستوى المجموعة»، وتطبق التعليمات لهذا المستوى لغرض المتابعة.

وطالب «المركزي» من جميع البنوك موافاته بالبيانات الشهرية للحد الأقصى المتاح لمنح التمويل وفقا لنماذج حددها، مع مراعاة بيان مصادر الأموال المتاحة لمنح التمويل وفقا لما هو مقيم وغير مقيم، وذلك في موعد غايته عشرة أيام من نهاية الشهر المعد عنه تلك البيانات. كذلك سيتم تطبيق هذه التعليمات المعدلة لغرض المتابعة ابتداء من شهر مايو لغاية شهر سبتمبر 2016، وذلك بالتوازي مع التعليمات الحالية.

البنوك تتسابق لتحسين عوائد مودعيها

ارتياح مصرفي لتوسيع المساحة الإقراضية للبنوك

«المركزي» يفتح باباً واسعاً للبنوك للتوسع بالإقراض ومواصلة النمو المستقبلي

تحوط مستقبلي والاعتماد على الحسابات الجارية

والتوفير

النسبة الكبرى من الودائع المحلية هي للحسابات الجارية وحسابات التوفير

أخبار البورصة

«الامتياز»: «ديمة كابيتال» و«البلاد» التابعتان ترغبان في الاندماج

بصدد مخاطبة وزارة التجارة والصناعة. وأوضحت «الامتياز» أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي في الوقت الراهن لحين الانتهاء من الإجراءات والدراسات اللازمة لكل الشركتين.

أفادت شركة مجموعة الامتياز للاستثمار بأن شركتين تابعتين لها وهما شركة ديمة كابيتال للاستثمار والملوكة بنسبة 68٪، وشركة البلاد للاستثمار العقاري والملوكة بنسبة 56٪ لديهما رغبة أولية بالاندماج وفقا لتقنيات قانون أسواق المال، وإنما

«المشتركة» وقعت عقد إنشاء بـ 2.7 مليون دينار

وأوضحت الشركة أن الأثر المتوقع على الوضع المالي للشركة هو تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 5٪ من قيمة المشروع بنهاية السنة الأولى (نهاية المشروع).

وقعت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات عقد مشروع إنشاء معرض سيارات فولكس فاجن المرحلة (2)، بقيمة 2,7 مليون دينار.

وأشارت الشركة إلى أن نسبة هامش الربح المذكورة هي نسبة تقديرية وغير ثابتة وتتغير صعودا وهبوطا على ضوء مراحل سير المشروع ومدى التنفيذ ونسب الإنجاز ومدى تحقيق النتائج الفعلية بعد التنفيذ الكامل للمشروع وتسليمه للمالك.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن العقد يقتصر على القيام بالأعمال الإنشائية فقط التابعة لشركة بيهباني موتورز، علما بأن مدة التنفيذ 215 يوما، ومتوقع البدء بالمشروع في شهر يونيو 2016.

«ياكو» تخسر 7 ملايين دينار

وأوضحت الشركة أن خسائر العام الماضي جاءت بعد أن قررت الشركة تكوين بعض المخصصات لمواجهة خسائر حالة مستقبلية محتملة. وأضافت أن العام الماضي شهد أيضا ارتفاع بعض بنود المصروفات نتيجة عملية إعادة الهيكلة. وأوصى مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن العام الماضي، وهي نفس التوصية لعام 2014.

حققت شركة ياكو الطبية خسائر في العام الماضي بقيمة 7 ملايين دينار، مقابل أرباح بقيمة مليوني دينار في 2014 بنسبة تراجع في النتائج بلغت 453٪. وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن خسائر الفترة تعود إلى انخفاض هامش الربح الخاص بمبيعات الشركة لوزارة الصحة.

«السفن» توزع 5٪ نفدا ومثلها منحة

ونكرت الشركة في بيان للبورصة أن زيادة الإيرادات التشغيلية هي سبب الزيادة في الأرباح. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 5٪ أرباحا نقدية و5٪ منحة.

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن أن نتائج العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2015، شهدت نموا في الأرباح بنسبة 83٪، حيث بلغت بنهاية 2015 نحو 4,6 ملايين دينار مقارنة مع 2,5 مليون دينار في ذات الفترة من 2014.

103٪ تراجعاً في نتائج «أبيار»

إلى انخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع بقيمة 1,1 مليون دينار تقريبا. وأوصى مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن العام الماضي، وهي نفس التوصية عن عام 2014.

منيت شركة أبيار للتطوير العقاري بخسائر في العام الماضي تقدر بـ 21 ألف دينار، مقابل أرباح بنحو 755 ألف دينار في 2014 بنسبة 403٪. وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن تراجع النتائج يعود

حتى الربع الثاني بدلا من الأول للعام الحالي تأجيل البدء في تأهيل المقاولين لمشروعي السكك الحديدية والمترو

محمود عيسى

أكدت مديرة مشروعات السكك الحديدية والمترو في هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص فاطمة الكندري استمرار الجهود الرامية لتنفيذ مشروعي السكك الحديدية والمترو للنقل السريع.

وقالت مجلدة «ميد» إن الهيئة أجلت البدء بإجراءات تأهيل المقاولين لمشروعي السكك الحديدية والمترو من الربع الأول إلى الثاني من 2016، وفندت الكندري المزاعم التي تقول إن المشروع لن يتم بالتاكيد على أن العمل فيه سيجري وفق الخطط المرسومة. وأبلغت مجلدة «ميد» بقولها «مازلنا بصدد استكمال مراجعة دراسات الجدوى الاقتصادية الخاصة بالمشروعين، وسنمنضى بالتاكيد في عملية التأهيل في الربع الثاني من هذا العام،



الكويت مستمرة في تنفيذ مشروعي السكك الحديدية والمترو وفق الخطط المرسومة

سهل عملية إحياء مشروعي السكك الحديدية والمترو، حيث إن كلا المشروعين قد أُحيل إلى هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين، والتي حلت محل الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات بصفتها الجهة المسؤولة عن المشروعات المقرر إقامتها بالمشاركة بين القطاعين.

وفي خطوة تعزز النوايا نحو المضي قدما في تنفيذ مشروعي السكك الحديدية والمترو، طلبت هيئة مشروعات الشراكة من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسليم قطع الأراضي اللازمة لمشروع سكة الحديد الخليجية إلى وزارة الاتصالات، كما فهم قبل بدء مشروع المترو الذي تعتبر تكلفته أعلى بكثير من تكلفة مشروع السكة الحديدية. وقالت المجلة إن تبنى قانون جديد للمشاركة بين القطاعين مطلع عام 2015

وسيجري من الخطأ الإقراض أن المشروع لن يتحرك». في غضون ذلك، رفضت الكندري التعليق بخصوص إمكانية ترسية مشروع سكة الحديد الرئيسي البالغ طوله 574 كيلومترا الذي سيرتبط بشبكة سكة الحديد الخليجية قبل بدء مشروع المترو الذي تعتبر تكلفته أعلى بكثير من تكلفة مشروع السكة الحديدية. وقالت المجلة إن تبنى قانون جديد للمشاركة بين القطاعين مطلع عام 2015

بتراجع 182 مليوناً عن العام 2014

141 مليون دينار إجمالي الصادرات الكويتية في 2015

عاطف رمضان

بلغت الصادرات الكويتية المنشأ 141 مليون دينار عن العام 2015، وذلك مقارنة بـ 323 مليون دينار للفترة المقارنة للعام 2014، أي بانخفاض سنوي بـ 182 مليون دينار. وفي رصد لـ «الأنباء»

لاحصاءات وزارة التجارة والصناعة أظهر أن الصادرات الكويتية المنشأ البالغة قيمتها 141 مليوناً للعام 2015 موزعة على دول عربية وعدد من دول العالم، حيث تساوى دينار، مقارنته بـ 109 ملايين دينار وهي جملة الصادرات لبقية دول العالم. وتشير الإحصائية إلى أن جملة الصادرات الكويتية المنشأ البالغة 323 مليون دينار للعام 2014، حيث استحوذت الدول العربية على نصيب الأسد منها بقيمة 212 مليون دينار، مقارنته بـ 109 ملايين دينار وهي جملة الصادرات لبقية دول العالم.

وكانت أهم المواد المصدرة للدول العربية، الألبان الورقية والأصواف البلاستيكية ومنتجات الألبان والمواد العازلة والبولي بروبيلين والزيوت والمخلفات العامة والعصائر والكروتون وبعض المواد الأخرى.